

المرأة السورية في لهيب النزاع

٢٠١٤/١١/٢٥



الانتهاكات ضد المرأة السورية

انتهاكات الحكومة السورية

عدد النساء اللواتي تعرضن لعنف جنسي
قد تجاوزت أعدادهن **7500** حالة



بينهن **850** حالة
حصلت داخل
مراكز الاحتجاز



و ما لا يقل عن
400 حالة
لفتيات دون
سن **18** سنة



ما لا يقل عن **6500** سيدة
مررن بتجربة الاعتقال
بينهن **450** حالة
اختفاء قسري



6300 أنثى فوق سن **18**



200 أنثى تحت سن **18**



قتلت القوات الحكومية
15347 امرأة



بينهن **641** سيدة
برصاص القناص



32 سيدة ماتت
بسبب التعذيب

انتهاكات المعارضة المسلحة



مقتل **255** امرأة
على يد فصائل المعارضة المختلفة



580 سيدة محتجزة
لدى الفصائل المسلحة المختلفة
بينهن **220** تحت عمر **18** عام

انتهاكات تنظيم الدولة



مقتل **81** امرأة
على يد تنظيم الدولة



احتجز قرابة
486 سيدة



محتويات التقرير

- أولاً: مقدمة ١
- ثانياً: ملخص تنفيذي ٢
- ثالثاً: الانتهاكات من قبل الحكومة السورية ٢
- رابعاً: الانتهاكات من قبل مجموعات كردية ١٣
- خامساً: الانتهاكات من قبل تنظيم داعش ١٤
- سادساً: الانتهاكات من قبل فصائل المعارضة المسلحة ١٨
- سابعاً: المرأة السورية في ظل اللجوء ٢٠
- ثامناً: التوصيات ٢٢
- تاسعاً: شكر وتقدير ٢٢



أولاً: المقدمة:

ساهمت المرأة السورية منذ بدايات الحراك الشعبي في سوريا آذار/ ٢٠١١ بالإعداد والتنسيق لعشرات المظاهرات، حملت اللافتات وكاميرات التصوير، نظمت مسيرات نسائية خاصة، ساهمت بشكل فعال في توثيق الجرائم، قدمت المساعدة الطبية والإغاثية، تعرضت إلى القمع والاضطهاد والعنف الجنسي والاستهداف، جنباً إلى جنب مع الرجال، لكنها كانت دائماً الحلقة الأضعف في المجتمع، فعندما فقدت زوجها تحولت فوق كل معاناتها إلى معيل للأسرة.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان رصدت جزءاً يسيراً من الجرائم المرتكبة بحق المرأة في سوريا، وذلك عبر ما لا يقل عن ٢٠ تقريراً، كان آخرها في يوم الأمم المتحدة لحقوق المرأة ٨/ آذار/ ٢٠١٤ بعنوان «المرأة السورية وقائع وآلام في خضم اليوم العالمي للمرأة»، وقبل ذلك التقرير الموسع بالتنسيق والتعاون مع الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان «الجرح النازف في الصراع الدائر». وكما الحال من كل عام يصدر التقرير السنوي الموسع للشبكة السورية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يصادف ٢٥/ تشرين الثاني من كل عام، ويحمل تقرير هذا العام عنوان «المرأة السورية في هيب النزاع» ويوثق مختلف أنواع الانتهاكات من قبل القوات الحكومية، القوات الكردية، تنظيم داعش، مجموعات معارضة مسلحة.

تعتمد منهجية التقرير على أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا والمعتقلين والمختفين قسرياً، وذلك عبر عمليات التوثيق والرصد اليومية المستمرة منذ عام ٢٠١١، إضافة إلى اللقاءات المباشرة أو شهادات عبر الهاتف أو السكايب لناجيات، حيث يستعرض التقرير ١٥ شهادة، تروي البعض تجاربهن كناشطات ثم كضحايا، وبعضهن استمر في النضال والتضحية بعد تعرضهن للانتهاك. وعلى الرغم من كل ذلك فإننا نؤكد أننا لم نستطع سوى توثيق جزء يسير من معاناة المرأة السورية الرهيبة، ويبقى كل ما ذكر لا يمثل سوى الحد الأدنى من الجرائم والفظاعات، وذلك في ظل الحظر المفروض علينا من قبل الحكومة السورية والتنظيمات المتطرفة، وفي ظل عزوف المجتمع السوري عن الاهتمام بعمليات الرصد والتوثيق نتيجة لفقدان الثقة في المجتمع الدولي الذي لم يفعل شيئاً يذكر لمسيرة الأعداء السابقة.



ثانياً: ملخص تنفيذي:

يرصد هذا التقرير مقتل ما لا يقل عن ١٥٣٤٧ امرأة على يد القوات الحكومية، بينهن ٤١٩٤ طفلة، كما قام تنظيم داعش بقتل ما لا يقل عن ٨١ امرأة، فيما قتلت كافة الفصائل المسلحة الأخرى ٢٥٥ امرأة. تعرضت ما لا يقل عن ٦٥٠٠ امرأة لتجربة الاحتجاز لدى الحكومة السورية، مازال قرابة ٢٥٠٠ منهن قيد الاحتجاز أو الاختفاء، قتلت منهن ٣٢ امرأة بسبب ظروف التعذيب، وقد احتجز تنظيم داعش قرابة ٤٨٦ سيدة، واحتجزت فصائل مسلحة مختلفة ما لا يقل عن ٥٨٠ امرأة. وقد وثق التقرير تعرض عدد من الناشطات للاعتقال، والتعذيب، والعنف الجنسي، والتضييق في الحركة خوفاً من الاعتداء، الالتزام بلباس معين في مناطق سيطرة تنظيم داعش.

تقول نور الخطيب مسؤولة قسم المرأة في الشبكة السورية لحقوق الإنسان: «حاصرت المرأة السورية نيراناً من مختلف الجوانب، إنها تدفع الثمن الأكبر، فقدت الأمان، فقدت طفلها، فقدت زوجها، تعرضت للاعتقال، للعنف الجنسي، للزواج القسري، للجوء، للنزوح، للتضييق، يتوجب على المجتمع السوري والعربي والدولي، رعايتها نفسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، إنما الضامن الرئيس لعدم انهيار وتحلل ما تبقى من المجتمع السوري».

ثالثاً: الانتهاكات من قبل القوات الحكومية (جميع القوات المسلحة بما فيها عناصر الأمن، والمليشيات المحلية والأجنبية)

أ: القتل خارج نطاق القانون:



السيدة أمل علي الفحموي

قتلت القوات الحكومية منذ آذار/٢٠١١ وحتى لحظة طباعة هذا التقرير ما لا يقل عن ١٥٣٤٧ امرأة، مسجلات لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالاسم والصورة والفيديو، ومكان وزمان القتل، وذلك عبر عمليات القصف العشوائي بالصواريخ، والمدفعية، والقنابل العنقودية، والغازات السامة، والقنابل البرميلية، وصولاً إلى عمليات الذبح بالسلاح الأبيض، وذلك في مجازر عدة، حملت طابع تطهير طائفي: في حمص، بانياس، جديدة الفضل بريف دمشق، القلمون بريف دمشق، ريف حماة الشمالي، في ريف محافظة حلب.

من بين الـ ١٥٣٤٧ امرأة ٦٤١ برصاص قناص، والقناص على علم تام بأنه يستهدف امرأة، كما رصد ذلك تقرير «صيد البشر» الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما أن ما لا يقل عن ٣٢ امرأة قتلن بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز. غالباً ما تكون نسبة النساء إلى المجموع الكلي للضحايا تفوق حاجز الـ ٦٪ وهي نسبة مرتفعة جداً، وتشير إلى تعمد القوات الحكومية استهداف المدنيين.

يوم الإثنين ١٥/ تشرين الأول/ ٢٠١٢، قتلت قوات الحكومة السورية معلمة وناشطة إغاثية هي السيدة أمل علي الفحموي من بلدة النعيمة (درعا) بعد مدهمة منزلها من قبل مجموعة من العناصر العسكرية، يترأسهم ضابط قام بالتحقيق معها واحتجزها في منزلها أمام أطفالها، قامت أمل بصفع الضابط على وجهه بعد كتم كبير من الإهانات والشتم التي وجهها لها، أخذها العناصر عنوة بأمر من الضابط إلى منزل مجاور لمنزلها، وقاموا بإعدامها برصاصة في الرأس، ومن ثم أحرقوا المنزل بمن فيه.



قتلت قوات الحكومة السورية ما لا يقل عن ١١٩ سيدة في المدة الواقعة بين ٢٨/ كانون الثاني/ ٢٠١٤ ولغاية ١٤/ شباط/ ٢٠١٤ بسبب القصف العشوائي الذي استهدف أحياء سكنية في مدينة حلب، والذي استخدم فيه ما يزيد عن ٥٠٨ قنابل برمائية. يوم الأحد ٣/ آب قصفت قوات الحكومة السورية سوقاً شعبياً في مدينة كفر بطنا (ريف دمشق) تسبب ذلك بمقتل ٥ سيدات. يوم الخميس ٢٦/ حزيران قتلت ٤ سيدات في بلدة جسرين (ريف دمشق) نتيجة قصف الطيران الحربي التابع للحكومة السورية. يوم الأربعاء ٨/ تشرين الأول قصفت قوات الحكومة السورية حي الوعر (حمص) بصاروخين من نوع أرض أرض تسبب ذلك بمقتل ٤ سيدات.

لقد كانت سياسة وعمليات القتل التي مارستها القوات الحكومية منتشرة على نحو واسع، شملت كافة المحافظات السورية، وبشكل يومي منهجي، مما يعتبر جرائم ضد الإنسانية، كما تعتبر عمليات القصف العشوائي عديم التمييز جرائم حرب يومية مازالت مستمرة.

ب: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب:

أكثر من ٩٩٪ من حالات الاعتقال من قبل القوات الحكومية تتم بدون مذكرة قانونية، ولا يتم إخبار المعتقلة أو أهلها بالتهمة أو أين سيتم احتجازها، تمنع من تكليف محامٍ، ومن الزيارات، تتعرض لتعذيب وحشي، ويتحول الاعتقال التعسفي إلى اختفاء قسري في كثير من الحالات.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن ٦٥٠٠ امرأة مروا بتجربة الاعتقال، وذلك منذ بدء الحراك الشعبي، بينهن ما لا يقل عن ٢٠٠ حالة دون سن الـ ١٨.

وتقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن هناك ما لا يقل عن ٢٥٠٠ امرأة ما زلن قيد الاحتجاز حتى الآن، من بينهن ما لا يقل عن ٤٥٠ حالة اختفاء قسري، تُنكر السلطات السورية احتجاجهن لديها، على الرغم من أن كافة روايات الأهالي تؤكد لنا أن القوات الحكومية هي من قامت بعمليات الاقترحام والاعتقال.

خلال التحقيق تتعرض المعتقلة لصنوف من الإهانة والضرب والتعذيب الممنهج، وقد يكون في كثير من الأحيان ليس مجرد انتزاع الاعترافات منها، بل لنشر أخبار الخوف والرعب بين المعتقلات، وإرهاب المجتمع من عواقب اعتقال النساء خاصة أن المجتمع السوري يُعد من المجتمعات المحافظة.

إضافة إلى التعذيب الجسدي، فإن المرأة المعتقلة تُعاني بشكل كبير على الصعيد النفسي، نظراً لما يشاع في المجتمع عن تعرض النساء لاحتجازات لدى القوات الحكومية لعمليات عنف جنسي، وهذا يهدد مستقبلها، وقد سجلنا العديد من حالات الطلاق التي حصلت بعد الاحتجاز، كما سجلنا العديد من حالات العنف من قبل الأهالي تجاه ابنتهم المعتقلة، وتقع بالتالي بين فكي كمامشة، ولا تستطيع الانفكاك أو الهرب من ذلك «العار»، وهذا ما دفع البعض منهن إلى الانتحار.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناجية من الاعتقال السيدة سمر النجار ٢٢ عاماً، وهي طالبة جامعية من مدينة حماة، ساهمت في العمل الإغاثي والإنساني في مدينتها، وكانت شاهدة على انتهاكات تعرضت لها معتقلات أخريات من التعذيب والإهانة والاعتداء بشكل يومي.



«بتاريخ السبت ٢٢/ كانون الأول/ ٢٠١٢، أحاط بي عناصر من حاجز قيادة الموقع وسحبوني مباشرة إلى داخل الحاجز بطريقة بشعة وأخذوا مني مباشرة حقيقتي و جوالي الذي كان بيدي، ووضعوني في غرفة صغيرة داخل الحاجز، وأغلقتوا الباب دون التكلم معي بأي شيء، وبعد مرور نصف ساعة، فتح شبيح ضخم وله لحية طويلة الباب، وأمسكني من رقبتي وجرني باتجاه غرفة الضابط، وهناك بدأ الضابط بشتمي وإهانتني وتوجيه الكلام البذيء، واتهمني بمساعدة العصابات المسلحة وتمويلها، ثم بدأ الشبيح بضربي وقام بتفتيشي أمام الضابط، ونزع حجابي بحجة أنني أخفي شيئاً ممنوعاً داخله، ثم قام بتكبير يدي إلى الخلف، وأعادني إلى الغرفة الصغيرة، وبعد نحو ثلاث ساعات أخرجني من الغرفة ووضع عصبة على عيني، ووضعوني في سيارة صغيرة وأخذوني نحو فرع الأمن العسكري الذي يقع على طريق حمص».

تحدثت سمر عما جرى لها في فرع الأمن العسكري بحماة أثناء التحقيق معها: «دخلت غرفة التحقيق وأنا معصوبة العينين ومكبلة اليدين، ولم أر وجه المحقق أو الغرفة، ثم قال لي المحقق مباشرة إن لم أعترف بعملتي في الثورة فإنه سوف يعذبني ويشحنني ويضعني في الدولاب (وسيلة تعذيب)، وهددني بأنه سيقول أهلي أمامي فأخبرته أنني سأجيب عن أي سؤال يطرحه. فقال لي أنني أساعد الإرهابيين كما ساهمهم وأراد معرفة أسمائهم وعندما قلت له أنني لا أساعد الإرهابيين بل ساعدت بعض النازحين في الإغاثة قام مباشرة بضربي على وجهي، وشد شعري، وبصق في وجهي وقال أنني أكذب، ثم أعاد علي السؤال ولم أكن أملك الإجابة فعاد وضربني ثم قال لي أنه سيعيدني إلى المنفردة وفي المرة القادمة يريد سماع أجوبة مغايرة لأجوبتي».

وبعد مرور عشرة أيام على وجود سمر في فرع الأمن العسكري بحماة تم تحويلها إلى الفرع ٢١٥ في كفرسوسة بدمشق. «كنا نعرض للمعاملة سيئة من قبل السجناء الذين كانوا يجلسون أمام باب مهجعنا، حيث كانوا يسمعوننا الشنائم، ويهددوننا بالضرب، وفي أحد المرات دخل سجان يُدعى أبو عبدو وقام بضربنا بكرياج ضرباً جماعياً لأننا طلبنا منه أن يحضر طبيياً من أجل المعتقلة فاطمة مسالمة حيث أغمي عليها فجأة، لكنه رفض، وبعد أن ضربنا جاء بسطل ماء وأعطانا حبة قال أنها للسكر، وأغلق الباب بعد أن قال لنا (الأفضل أن تموتوا لكي نرتاح منكم) ثم قمنا أنا والمعتقلات بمحاولة إسعاف الحجة فاطمة وأعطيناها تلك الحبة وأفاقت بعدها، لكنها بقيت في وضع صحي سيئ. حدثت هذه الحادثة قبل تحويلي إلى سجن عدرا بيومين».

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في العاصمة الأردنية عمان مع الناجية من الاعتقال السيدة ابتسام الديري ٥٢ عاماً، والتي هربت مع عائلتها من الحصار الذي فرض على مدينة داريا إلى مدينة معضمية الشام، وأخبرتنا عن مقتل زوجها برصاص قناص، وأصبحت بالتالي معيلة لعائلتها.

حاولت الفرار مرة أخرى، والنجاة بأطفالها نحو منطقة أكثر أماناً، وأثناء محاولتها الفرار ألقي القبض عليها من قبل عناصر حاجز عسكري يقع على حدود مدينة المعضمية.

«يوم الخميس ٢٠/ حزيران/ ٢٠١٣ أوقفني عنصر على الحاجز العسكري وسألني ماذا تحملين؟ أجبت أنه لا أملك شيئاً، غضب من إجابتي، ثم قام بضربي على وجهي وكسر لي ضرسين من فمي، ومن شدة الخوف أخرجت كل ما أملك، كان معي مبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية وأسوارتي الذهبية، ووثيقة دفتر العائلة».

«اتهمني الضابط بأنني أحمل الأموال من أجل شراء السلاح للإرهابيين، وأني ذاهبة لمساعدتهم، ثم قال لأحد العناصر وناداه «أبو أسد» أن يأخذ ٥٠ ألف ليرة من المبلغ الذي كان بحوزتي».

«أوقفونا على الحاجز مدة خمس ساعات، حتى جاءت سيارة عسكرية، تحمل رجالاً مسلحين بزي مدني، وضعوني مع أطفالنا في السيارة، وانطلقوا بنا، ولدى وصولنا إلى حاجز يسمى حاجز الأحمدي في بلدة جديدة عرطوز قام أحد العناصر بفتح باب السيارة، وألقى أطفالنا منها، وتابعت السيارة طريقها، سمعت صراخ وبكاء أطفالنا وهم ينادونني، ورجوت أحد العناصر في السيارة أن يدعني أتصل بأحد أقربائي ليأتي ويصطحب الأطفال فأجابني بأنهم سيتولون المهمة، وعلمت بعد أيام عدة من وجودي في فرع الجوية أنهم اتصلوا من هاتفي النقال بأحد قريباتي وأنت واصطحبت الأطفال إلى منزلها».



بقيت ابتسام في فرع المخبرات الجوية (مبنى المهام الخاصة) عشرين يوماً، تعرضت خلالها لأنواع قاسية من التعذيب والحجز الانفرادي كما كانت شاهدة على تعذيب عدد من المعتقلين: «استمر التحقيق معي مدة ثلاثة أيام، وكان التحقيق يجري في بناء خارج مكان الاعتقال، ولكن داخل المطار، حيث كانوا ينقلونني إليه عبر سيارة. في اليوم الأول من التحقيق، رأيت في ممر المبنى رجلاً معلقاً من يديه وقدميه داخل وعاء مملوء بالماء وكانوا يصلون إليه الكهرباء، وعندما وصلت إلى غرفة التحقيق طلبوا مني الانتظار خارجها، وسمعت صوت المحقق يقوم بالتحقيق مع معتقل ويضربه بشدة ويقول: (لن يعترف ضعوه على الخازوق، وبعد لحظات سمعت صراخ المعتقل). كان صراخاً قوياً جداً وبعدها قال لهم: خذوه إلى ٨٠ ولم أعرف ماذا تعني ٨٠، خرج من غرفة التحقيق عنصران يسحبان المعتقل والدماء تسيل منه بكثرة. ثم أدخلوني إلى الغرفة، وعندما رأيت في أرض الغرفة عصاً خشبية بطول متر ونصف.

بدأ المحقق بضربي بأنبوب مياه بلاستيكي لونه أخضر من دون أن يوجه إلي أية أسئلة، ثم طلب المحقق من العناصر أن يقوموا بشبحي، وبقيت مشبوحة لساعتين ونصف، وبعدها قاموا بإنزالي وإرجاعي إلى مبنى المهام الخاصة، وفي اليوم التالي تكررت عملية التحقيق والشبح و توجيه الاتهامات لي بمساعدة الإرهابيين على حد قولهم. تكررت هذه العملية ثلاث مرات على مدى ثلاثة أيام. وبعدها نقلت إلى الزنزانة الجماعية وكانت مساحتها ٣X٦، وتحتوي على ٢٥ معتقلة، بقيت فيها ١٧ يوماً، وبعدها تم تحويلي من فرع المخبرات الجوية إلى محكمة الإرهاب حيث نقلت في باص وكان معي ما يقارب ٦٠ معتقلاً.

أفرج عن المعتقلة ابتسام الديرياني بعد توقيفها في سجن عدرا المركزي بتاريخ ١٥/ كانون الثاني/ ٢٠١٤.



ولاء عدنان العاقل

ذلال إبراهيم الصالحاني، ناشطة في الحراك السلمي والعمل الإغاثي في مدينة حلب، طالبة في قسم الكيمياء بكلية العلوم في جامعة حلب، اعتقلت من قبل المخبرات الجوية مع شابين آخرين في حي الفرقان بلحلب بتاريخ السبت ٢٨/ تموز/ ٢٠١٢ بتهمة إسعاف الجرحى ومساعدة النازحين المدنيين ودعمهم بالمعونات الغذائية والطبية وتأمين أماكن لإقامتهم كنازحين، مازالت محتجزة حتى الآن.

ولاء عدنان العاقل، مواليد عام ١٩٩٢، طالبة في السنة الأولى معهد تجاري، ابنة السيد عدنان عبد الرحمن العاقل الذي قضى في المليحة في الأول من الشهر العاشر عام ٢٠١٢ على يد القوات الحكومية، حكمت عليها محكمة الإرهاب بالسجن ١٥ عاماً، بتهمة تنظيم المظاهرات السلمية. اعتقلت ولاء على حاجز تابع للجان الشعبية عند مدخل مدينة المليحة من جهة جرمانا بتاريخ ٤/ حزيران/ ٢٠١٣، حيث تم نقلها إلى فرع المخبرات العسكرية ٢١٥ بدمشق، قضت فيه قرابة شهر، ومن ثم تم تحويلها إلى سجن عدرا، لصالح محكمة الإرهاب.

أمل الصالح اعتقلت من قبل فرع المخبرات الجوية في دمشق يوم الإثنين ١/ تشرين الأول/ ٢٠١٢ ثم تم تحويلها إلى سجن عدرا لتبقى معتقلة هناك مدة أربعة شهور، في يوم الخميس ١٦/ شباط/ ٢٠١٢ تم نقلها إلى جهة مجهولة، وقد أخبرتنا بعض الناجيات أنها تعرضت لتعذيب شديد جداً، أدى إلى تردّد كبير في وضعها الصحي.

سلمى عبد الكريم العبد الله، مواليد ١٩٥٤ من كفر سجنة (إدلب) اعتقلت من قبل عناصر حاجز مشارفي بمحافظة حماة هي وجميع من كان معها في السيارة، وذلك أثناء عودتها من لبنان يوم الأربعاء ١١/ كانون الثاني/ ٢٠١٢.

براءة مليتوت ٢٤ عاماً، من مدينة اللاذقية، على الرغم من كونها تنتمي إلى الطائفة العلوية فقد اعتقلت مع زوجها يوم الخميس ٢٩/ تشرين الثاني/ ٢٠١٢، ثم تم تحويلها إلى الفرع ٢١٥، وقد كانت حاملاً عند اعتقالها، ثم تحولت إلى سجن عدرا المركزي في دمشق، وداخل السجن أنجبت طفلتها الأولى التي ماتت بعد ١٢ يوماً بسبب رفض الضابط المسؤول تقديم أي رعاية طبية للطفلة، وسط توسل ومناشدات الأم للضابط.

تحضع براءة مليتوت للمحكمة الميدانية المعروفة بأحكامها القاسية الغير قابلة للطعن.



أمل الصالح





سمر كوكش، من مواليد دمشق ٢٧/ آب/ ١٩٦٦ خريجة المعهد العالي للفنون المسرحية عام ١٩٩٥، وهي ابنة المخرج علاء الدين كوكش والفنانة ملك سكر، متزوجة ولديها ابنتان لين وملك، اقتيدت بعد اعتقالها إلى الفرع ٢١٥ حيث تعرضت هناك لتعذيب رهيب، بعدها تحولت إلى سجن عدرا المركزي وتخضع حالياً لمحكمة الإرهاب.

تتعرض المعتقلات إلى أساليب التعذيب نفسها التي يتعرض لها الرجال تقريباً، وقد رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر تقرير موسع ما لا يقل عن ٤٦ أسلوباً من أشهر أساليب التعذيب التي استخدمتها الأفرع الأمنية في سوريا، تسبب ذلك التعذيب الوحشي بمقتل ما لا يقل عن ٣٢ امرأة، أغلبن قتلن داخل الأفرع الأمنية، فيما لم تشهد السجون المدنية سوى حوالي وفاة بسبب التعذيب.



سميرة أحمد السهلي، ممرضة، من أبناء مخيم اليرموك بمدينة دمشق، تبلغ من العمر ٥٣ عاماً، متزوجة ولديها ٤ أطفال، قامت قوات النظام با اعتقالها في ١١/ حزيران/ ٢٠١٤ بسبب نشاطها الطبي والإغاثي، أخبرنا أهلها أنهم علموا بوفاها تحت التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز بتاريخ ٨/ تشرين الثاني/ ٢٠١٤.

ماجدة ميمو، نازحة في مخيم أطمه بريف إدلب، وهي من أبناء مدينة جسر الشغور في محافظة إدلب وتبلغ من العمر ٥٠ عاماً، قامت القوات الحكومية با اعتقالها بتاريخ ١٥/ تموز/ ٢٠١٣ أثناء ذهابها لرؤية أحفادها داخل مدينة جسر الشغور، و قد سلمت جثتها لأهلها بتاريخ ١٩/ تموز/ ٢٠١٣.

أبرز السجون المدنية التي تحول إليها المحتجزات هي سجن عدرا المركزي، وسجن حمص:

سجن عدرا المركزي:

سجن عدرا هو أحد أكبر السجون الموجودة في سوريا من حيث المساحة التي تقدر بعشرة هيكتارات، يستوعب ما يقارب ٦٠٠٠ سجين، يتكون من عدة مباني هي: مبنى الإدارة، قسم قلم الدخول، القسم العدلي والإداري، إضافة إلى المبنى المخصص للسجناء والذي يتكون من ١٣/ جناحاً تشمل ١٣٨ قاعة احتجاز، تستوعب كل واحدة منها نحو ٣٠ سجيناً، من بينها جناح خاص بالمعتقلين السياسيين، الذين يتم تحويلهم من مختلف الأجهزة الأمنية.

مع زيادة أعداد المعتقلين السياسيين وعدم اتساع الجناح المخصص لاحتجازهم، قامت إدارة السجن بوضعهم في الأجنحة المخصصة للأحكام الجنائية، وتكتظ القاعات بالمعتقلين الذين لا يتسع المكان لنومهم، وفي بعض الأحيان تتم عمليات المناوبة أثناء النوم. تقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أعداد المعتقلين داخل سجن عدرا بما لا يقل عن ٩٥٠٠ بينهم قرابة ٣٢٠٠ معتقل على خلفية سياسية.

المعتقلات داخل سجن عدرا:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ٢٨٢ معتقلة سياسية في سجن عدرا المركزي حتى شهر أيلول ٢٠١٤، وبكل تأكيد إن أعداد المحتجزات قد تصل إلى ضعف العدد، لكن هناك صعوبة هائلة في الحصول على معلومات كافة المحتجزات، لم يشمل العفو الرئاسي بتاريخ ٩/ حزيران سوى ٢٨ معتقلة منذ تاريخ صدور العفو وحتى الآن.

تتوزع ال ٢٨٢ معتقلة بحسب المحافظات على النحو التالي:

ريف دمشق ٧٤ - حماة ٤٢ - دمشق ٣٢ - درعا ٣١ - حمص ٢٤ - حلب ٢٢ - دير الزور ١٩ - الرقة ١٥ - اللاذقية ١٢ - الحسكة ٨ - طرطوس ٣



تمكنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر عشرات اللقاءات مع ناجيات من داخل السجن، من تحديد الأوضاع الإنسانية للمحتجزات داخل سجن عدرا، وتمكنا من تسجيل الحالات التالية:

المعتقلات اللواتي تجاوزن الخمسين عاماً: ٦٤

المعتقلات اللواتي ولدن داخل السجن: ٨

المعتقلات الحوامل: ١٤

المعتقلات اللواتي يعانين من إعاقة نتيجة ممارسات التعذيب: ٢٨

المعتقلات اللواتي يعانين من أمراض مزمنة: ٨٢

المعتقلات اللواتي يتاح لزوجهم زيارتهم بشكل منتظم ودعمهم نفسياً ومادياً: ١٠٥

المعتقلات اللواتي تعرضن للضرب والتعذيب داخل سجن عدرا: ٥٨

المعتقلات اللواتي تم حجزهم في الحجز الانفرادي داخل السجن مدة تجاوزت ثلاثة أيام: ٤٣

المعتقلات اللواتي صدرت بحقهن أحكام من محكمة الإرهاب: ٧

المعتقلات اللواتي تم إخفاؤهم قسرياً من داخل السجن: ٢ (فاتن رجب و أمل الصالح) حيث تم اقتيادهن إلى جهة مجهولة، ولا نعلم مصيرهن حتى الآن.

المعتقلات اللواتي شملهن العفو الأخير: ٢٤

المعتقلات اللواتي تم اعتقالهن مع أزواجهن أو أحد أبنائهن: ١٦

المعتقلات الذين ماتوا بسبب ظروف الاحتجاز: ٢

بسبب إهمال الرعاية الطبية والصحية، مات داخل سجن عدرا امرأة وطفلة، السيدة هدى تركي عيسى وهي من محافظة اللاذقية وتبلغ من العمر ٥٠ عاماً، وتعاني من أمراض القلب، بقيت تتعذب وتتألم بسبب رفض المسؤولين داخل السجن تقديم أية رعاية طبية لها، ثم ماتت بسبب ذلك.

طفلة المعتقلة براءة مليتوت، رفض الضابط المسؤول تقديم أية رعاية طبية للطفلة، وسط توسل ومناشدات الأم للضابط، فماتت بعد ١٢ يوماً من ولادتها في سجن عدرا.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما بين أيار وأيلول ٢٠١٤، مع إحدى عشرة شاهدة خرجن من سجن عدرا المركزي وبحسب جميع الشهادات التي كانت تقريباً متطابقة، فإن عمليات التعذيب وسوء المعاملة تأخذ طابعاً منهجياً، خاصة وأن الجناح السياسي في السجن خاضع لسلطة الأمن السياسي ويشرف عليه ضباط وعناصر لا يتبعون لسلطة ضابط السجن، لقد رفضت كافة الطلبات التي قامت المعتقلات بتقديمها من أجل علاج زميلاتهن اللاتي تعرضن لعمليات تعذيب تسببت في إصابات وإعاقات حرجة، كما تعاني معظم المعتقلات من أمراض جلدية وتنفسية، توجد في القاعة الواحدة قرابة الـ ٦٠ معتقلة على الأقل.

سمر النجار تم تحويلها إلى سجن عدرا، وأفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشهادتها:

«عند وصولي لسجن عدرا المركزي قامت شرطية بتفتيشي وجعلتني أخلع ملابسي خشية أن يكون معي شيء ممنوع، وأسمعتني كلاماً مهيناً ثم قامت باقتيادي نحو قسم الإرهاب، وأدخلتني إلى مهجع موجود بالقسم، كان أول مهجع من جهة اليسار وكان فيه نحو ٣٥ معتقلة ومن جميع الأعمار من عمر ٢٠ سنة حتى ٦٠ سنة، وعندما دخلت لم أجد مكاناً لأنام، فنمت بجانب الحمام في المهجع، وبقيت ٤٠ يوماً تقريباً ولم أعرض للمحاكمة. كانت الحياة داخل المهجع صعبة جداً ومقرفة، فقد كانت أعدادنا كبيرة في مساحة ضيقة لا تتجاوز ستة أمتار، وكنا ننام على الأرض والأمراض التنفسية تنتشر بيننا، وكان يسمح لنا بالخروج مرة في الأسبوع إلى الباحة التي كانت صغيرة أيضاً، نحو سبعة أمتار. ولم يسمح لي الاتصال بأهلي إلا بعد مرور شهر على وجودي في السجن، وبعد توكيل المحامي ودفع مبالغ كبيرة تم طلبي للمحاكمة في اليوم الأربعين لوجودي في السجن وعرضت على القاضي الرابع وقام بإخلاء سبيلي مع الكفالة بتاريخ ٢٣/ آذار/ ٢٠١٣».



«أريد التركيز على نقطة مهمة، أن عناصر الأمن هي من تقوم بتفتيش المعتقلة عند اعتقالها ويقومون بالتحرش بها بحجة التفتيش، والشيء الآخر أن محكمة الإرهاب لا تقوم على العدل بل على الرشوة، فأنا لم يكن هناك دليل ضدي على مساعدتي للإرهابيين كما يقولون، ومع ذلك لم يُغلي القاضي سبيلي إلا بعد دفع مبلغ كبير قام بابتزازنا للحصول عليه. والشيء الأخير الذي أريد ذكره أن سجن عدرا المركزي المدني لا يختلف عن الفروع الأمنية، فالضباط يعاملون المعتقلات السياسية بوحشية تختلف عن معاملتهم للسجينات من جرائم أخرى كالقتل والمخدرات، وكانوا يقومون دائماً بتهديدنا بإعادتنا إلى الفروع، وكانوا يجرموننا من مستحققاتنا من الطعام والأدوية ومقابلة المحامي، وأحياناً كانوا يمنعون أهلنا من زيارتنا».

تم الإفراج عن سمر النجار من سجن عدرا المركزي بتاريخ ٢٨/ آذار/ ٢٠١٣. هنادي (٢٥ عاماً) خريجة كلية الرياضيات من مدينة دمشق، اعتقلت بتهمة الإرهاب بتاريخ ٢٠/ تشرين الأول/ ٢٠١٣، أمضت في سجن عدرا قرابة ٥ أشهر، وقد خرجت بموجب العفو الرئاسي الأخير في حزيران/ ٢٠١٤، تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع هنادي بعد خروجها:

«عند دخولي سجن عدرا كنت أظن أن هذا المكان سيكون أفضل من الفرع الأمني، لكن معاملة الضباط للسجينات، خاصة المعارضات كانت سيئة للغاية، ودائماً كانوا يوجهون لنا الإهانات والتهديد بالمنفردة والضرب والحرمان من الزيارات، وإعادتنا للفرع الأمني، كان مرض الربو منتشرًا بين المعتقلات بسبب الازدحام الشديد، أما الأطفال الذين كانوا يولدون داخل السجن كانوا يُجرمون من الرعاية الصحية واللقاحات».

معتقلات الرأي في سجن حمص المركزي:

على بعد أمتار من سجن حمص المركزي يقع فرع الأمن الجوي، ويتدخل هذا الفرع في مختلف شؤون السجن، ولا تمتلك إدارة السجن القدرة على إصدار القرارات دون موافقة فرع الأمن، يقسم السجن إلى قسمين (القديم والجديد). تقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أعداد معتقلات الرأي داخل سجن حمص بقرابة ٢٣٠. لم يُخصص فيه جناح أو مهجع خاص للمعتقلات السياسيات بل تم وضعهن مع المعتقلات على خلفية جنائية في جناح واحد يضم ثلاثة مهاجع فقط، يتسع كل مهجع لنحو ٢٠ معتقلة، ومع توسع الحكومة السورية في عمليات الاعتقال، تم وضع ما لا يقل عن ٤٠ معتقلة داخل كل مهجع، وبسبب ذلك تنام أعداد كبيرة منهن، تقدر بـ ٩٠ معتقلة، في الممرات، بدون توافر أسرة للنوم، أو حتى أغطية، وتفترق المهاجع لأدنى درجات النظافة، مما تسبب بانتشار الأمراض، ويمنع مسؤولو السجن إدخال الأدوية، فيما تقتصر الوجبات الغذائية على وجبة واحدة، غالباً ما تكون ملوثة.

مارست القوات الحكومية وبشكل منهجي هجوماً موسعاً على السكان، تمثل في الاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري، وهذا يشكل جريمة ضد الإنسانية في كل واحدة على حدة. لم تحاسب الحكومة السورية أحداً من مسؤولي المراكز الأمنية أو السجون، سواء كان مسؤولاً صغيراً أم كبيراً، مما يشكل دعماً وتأييداً واضحاً بل إنها أوامر تنفذ بشكل مستمر منذ آذار ٢٠١١. التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالسيدة سميرة في مدينة أنطاكية في تركيا، وسميرة اعتقلت في عدة مراكز احتجاج، أخبرتنا بتجربة احتجاجها في سجن حمص

«عندما دخلت إلى سجن حمص المركزي كان فيه قرابة الـ ٢٣٠ معتقلة، وبعد سؤالني عن أحوالهن تبين لي أن أغلبهن لم يعرضن على القضاء سوى مرة واحدة فقط في بداية توقيفهن، ثم تم إهمال قضاياهن بشكل تام، هناك بعض المعتقلات مضى على اعتقالهن أكثر من تسعة أشهر ولم تعرضن على القضاء، ولم تحصل على أي حكم كان. والبارز أيضاً هو وجود أطفال تتراوح أعمارهم ما بين سنتين وأربع سنوات محتجزون مع أمهاتهم، وكان القمل والجرب منتشراً بينهم، وكانت جميع الأسرة مليئة ولم أجد مكاناً أجلس فيه إلى أن قامت إحدى المعتقلات (وهي من مدينة حماة - حي الأربعين وتدعى فاطمة طواشي عمرها ٥٥ عاماً معتقلة في هذا السجن منذ عام ونصف ولديها ابن شهيد) بالسماح لي بالجلوس على سريرها. كان هناك الكثير من النساء والشابات، كان هناك معتقلات من قلعة الحصن ومن بانياس والرسن ومن حمص وحماة، وكانت التهم إما العمل في مشافي ميدانية أو جهاد نكاح أو الطبخ للجيش الحر، لا أستطيع تذكر أسمائهن بسبب أعدادهن الكبيرة، وكانت كيناهن غريبة بالنسبة لي. بقيت في سجن حمص مدة ٣ أيام، وبعدها تم تحويلي مع ٦١ معتقلاً إلى دمشق إلى فرع فلسطين بشاحنة كبيرة تابعة للسجن».



ج: العنف الجنسي:

منذ بدايات الحراك الشعبي استخدمت القوات الحكومية سلاح العنف الجنسي في محافظات ومناطق مختلفة، وارتكبت العديد من جرائم الاغتصاب على خلفية طائفية، بغرض ردع الشارع وإحراق الحزبي والعار به، وإجباره على هجر منزله، ولعل العنف الجنسي هو أحد أبرز أسباب النزوح واللجوء.

انعكس سلاح العنف الجنسي بشكل فظيع على المجتمع السوري، وبشكل خاص على المعنفات جنسياً، مما تسبب بحالات انهيار نفسي واجتماعي واسعة جداً، وخاصة في حال حصول عمليات حمل أو ولادة.

الأمر الذي زاد من وطأة ذلك، هو رؤية المجرمين طلقاء أحرار، بل يفاخرون بارتكابهم تلك الجرائم، ويقومون بنشر تلك الصور، كما أن الكثير من المجرمين مازال يمارس المزيد من عمليات العنف الجنسي حتى الآن، وهذا أحد أبرز الأسباب الكامنة وراء دفع المجتمع للتطرف والاحتقان، ولرذات فعل لا يمكن لأحد أن يتخيلها.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان: «إن ممارسة القوات الحكومية لجرمة الاغتصاب بحق بنات الشعب السوري هو بلا شك جريمة غاية في القسوة والإرهاب، لكن صمت المجتمع الدولي عن ذلك هو بكل تأكيد أشد من ارتكاب الجريمة نفسها».

في السنة الأولى كانت عمليات العنف الجنسي تتم خلال اقتحام المدن والبلدات، وتنفيذ المجازر وعمليات النهب والسراقات، كما حصل في جسر الشغور بمحافظة إدلب، وأحياء الرفاعي وكرم الزيتون وبابا عمرو وغيرها في حمص، وفي محافظة اللاذقية، ثم امتدت لتشمل بقية المحافظات، ومورست بعض تلك الحوادث أمام الأهل، ووجرت حالات عديدة لتعرية النساء في الطرقات العامة، بهدف كسر إرادة المجتمع ككل.

بعد ذلك مورست عمليات العنف الجنسي داخل مراكز الاحتجاز بحق بعض المحتجزات، وبشكل خاص من لهن صلات مع عناصر من الثوار المقاتلين، كما حصلت عمليات عنف جنسي بحق النساء بعد اختطافهن.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع ما لا يقل عن ٥٠ حالة من المعنفات جنسياً، وذلك في كل من العاصمة الأردنية عمان، وفي البلدات الحدودية مع تركيا، أو داخل سوريا، لكن بالرغم من كل ذلك فإن ما تم توثيقه لا يُشكل سوى جزءاً بسيطاً جداً مقارنة مع التقديرات والمؤشرات والشهادات التي تؤكد ارتكاب الكثير من حالات العنف الجنسي، حيث ترفض المعنفات جنسياً الحديث عن تجربتها، بسبب البعد النفسي، والمجتمعي.

تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشير إلى ارتكاب القوات الحكومية ما لا يقل عن ٧٥٠٠ حادثة عنف جنسي، بينهن قرابة ٨٥٠ حادثة حصلت داخل مراكز الاحتجاز، وأيضاً بينهن ما لا يقل عن ٤٠٠ حالة عنف جنسي لفتيات هن دون سن الـ ١٨.

وقد رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام الحكومة السورية بإجبار ١١ امرأة بينهن فتيات دون سن الـ ١٨ بالحديث عبر شاشة الإعلام الحكومي بأنهن مارسن الجنس مع مقاتلي المعارضة بناء على طلب أهلهن.

في ١١/١٣/٢٠١٣ عرضت القناة الحكومية السورية فيلماً أسمته «شريعة ضد الشرع»، ظهرت فيه عدة فتيات قُلت أنهن مارسن جهاد النكاح، من بينهن لقاء مع فتاة تبلغ «حسب ما ذكر في الفيلم» ١٥ عاماً، اسمها هو سارة خالد العلو، وقالت في الفيلم أنها أميرة جبهة النصرة في البوكمال.

وبعد التحريات ظهر أن الطفلة «سارة خالد العلو» من مدينة البوكمال/١٩٩٤ وقد تم قبولها كطالبة في كلية الشريعة /جامعة دمشق، وكانت قد تركت مدينتها للانتقال إلى دمشق للدراسة، وبقيت في دمشق مدة عامين عند أقرباء لها، ليس لها أي نشاط ثوري معارض، وقد قامت قوات تتبع لفرع الأمن السياسي باعتقالها مع زميلتين لها من الجامعة نفسها، وذلك قبل نحو شهرين من ظهورها على شاشة التلفاز.

الحالات الثلاثة الرئيسية التي تمت خلالها عمليات العنف الجنسي:

١. أثناء الاقتحامات والمداهمات

٢. داخل مراكز الاحتجاز

٣. بعد الخطف



(أ) أثناء الاقترحات والمداهمات:

مجزة الحولة:

اقتحمت القوات الحكومية قرية تلدو في مدينة الحولة (حصص) في يوم الجمعة ٢٥ / أيار / ٢٠١٢ وأعدمت أكثر من ١٠٧ أشخاص بينهم ٣٢ سيدة، كما نفذت عدة عمليات عنف جنسي بحق العديد من النساء هناك. السيدة (فاطمة م. ٤٥ عاماً، من مدينة الحولة في ريف حمص وهي أم لثلاث بنات (عائشة ١٥ عاماً، ومريم ١٧ عاماً، سمر ٢٠ عاماً) كانت ضحية اغتصاب هي وبناتها الثلاثة. نجت فاطمة هي وابنها (عمر) فقط، بينما قتلت القوات الحكومية باقي أفراد أسرتها (زوجها وبناتها الثلاثة وشقيق زوجها وزوجته)، أجرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقابلة مع فاطمة يوم الأحد ٣١ / آب / ٢٠١٣ وأفادت بشهادتها:

«في فجر يوم الجمعة طوقت قوات الأسد القرية وبدأت بقصفنا بقذائف الدبابات، وفي الساعة السادسة صباحاً قررت أنا وزوجي أن نحاول الخروج من القرية للنجاة بأولادنا فغادرنا المنزل ولم نأخذ معنا شيئاً سوى ملابسنا التي نرتديها، ومبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية، واتجهنا نحو ساحة القرية للبحث عن سيارة تقلنا أو نجد إحدى العائلات التي تريد الخروج فنخرج معها، لكن الخوف والذعر كانا يسيطران على الجميع، ولم يكن هناك من يستطيع الخروج من القرية فجيش الأسد حاصر القرية من جميع الجهات، ولم يترك مجالاً لأحد للخروج منها ولم يعد يميز بين الأهالي ومسلحي الجيش الحر، فقد أصبح الجميع بنظرهم إرهابيون حتى الأطفال.

«اصطحبنا زوجي إلى منزل أخيه؛ كونه يقع في طابق أرضي وجلسنا فيه، كنا ١٤ شخصاً في المنزل، أنا وزوجي وبناتي الثلاثة وابني (عمر) ذو الخمس سنوات، وشقيق زوجي وزوجته وأولادهم الستة، وعندما أصبحت الساعة الحادية عشرة صباحاً كان جيش الأسد قد استطاع اقتحام القرية، وانتشرت دباباته وقواته في شوارع القرية وكنا نسمع صوت الدبابات وهي تسير على الشارع، وأصوات الجنود وهم يخلعون أبواب المنازل ويطلقون النار داخلها وصرخ النساء والأطفال كان يصل إلى المنزل الذي اختبأنا فيه، وقرابة الساعة الواحدة ظهراً وصل جنود الأسد إلى البناء الذي كنا فيه وخلعوا باب البيت، دخل نحو ١٤ جندياً مدمجين بالسلاح وكانوا يحملون سلاحاً أبيض (سكاكين وسواطير) عليها آثار دماء. قاموا بجر زوجي وشقيقه إلى الخارج ولم نعد نراهم منذ ذلك اليوم، ثم قاموا بتكسير أثاث المنزل، وأخرجونا إلى مدخل البناء وهم يشتموننا واتهمونا بإيواء المسلحين، وقاموا بضرب ابني عمر بأخمص سلاح الكلاشنكوف على ظهره وقالوا عنه أنه إرهابي ورموه على الأرض».

«عندما كنا في مدخل البناء أنا وبناتي الثلاثة وزوجة شقيق زوجي قاموا بنزع الحجاب عنا و تمزيق ثيابنا، ووجهوا لنا عبارات نابية واتهمونا بأننا نمارس الدعارة مع المسلحين، وأنا بلا شرف، ثم قاموا بشدنا من رأسنا وضربنا، ثم أدخلوني إلى البيت الذي كنا نختبئ فيه وأدخلوا بناتي الثلاثة وزوجة شقيق زوجي إلى البيت المقابل، رموني على الأرض ثم تقدم جنديان و قالوا هذا مصير من يأوي المسلحين ويجارب الدولة، وأنا في هذه الأثناء كنت أسمع صراخ بناتي من الشقة المقابلة، وبدأت بالصراخ والتوسل لهم، قلت لهم افعلوا ما شئتم بي لكن اتركوا بناتي وشأنهم، لكنهم لم يستجيبوا لي، من المستحيل أن يكونوا بشراً ينتمون إلى وطننا ذاته. كانوا يضحكون ويتلذذون بصراخنا. أخرج أحد الجنديين من جيبه قطعة بلاستيك وربط يداي بها، وآخر شيء أتذكره أنني سمعته يقول لزميله: (هذا دوري هذه المرة أنت ابحث ماذا في البيت من مال وذهب وخذه، ثم سمعت طلقات نار من البيت الذي فيه بناتي)، عندها صرخت بأعلى صوتي وحاولت الوقوف ولكنه ضربني على رأسي ثم غبت عن الوعي ولم أعد أشعر بشيء.. تخدر جسدي كله وشعرت أنني في عالم آخر. بعدها سمعت صوتاً يقول أطلق عليها النار. وفعلاً قاموا بتصويب رصاصتين جاءت واحدة في بطني والأخرى في فخذي الأيمن، تسببت بكسر عظم الفخذ، ثم غبت عن الوعي، وبعد مرور ثلاثة أيام وجدت نفسي في مشفى ميداني في الرستن بريف حمص، وكانت بجاني شقيقتي. لم أكن أعرف ماذا حل بي وبعائلتي إلا عندما خرجت من المشفى بعد مرور ستة أيام، كنت كلما أسأل عنهم تقول لي شقيقتي أنهم مصابون أيضاً وهم بخير.

في الرستن سكنت في منزل إحدى العوائل مع شقيقتي لمتابعة علاجي وهناك عرفت من شقيقتي أن بناتي قتلوا بعد اغتصابهم مع زوجة شقيق زوجي وتم دفنهم في مقبرة الحولة مع الكثير من الضحايا من أهل القرية المدنيين، وعلمت أن زوجي وشقيقه قد اختفوا بعد أخذ قوات الأسد لهم مع العديد من رجال القرية ولا نعرف ماذا حل بهم حتى اليوم. لم يبق لي من أسرتي إلا ابني عمر حيث قامت شقيقتي بجلبه معها إلى الرستن مع من نجا من الموت في ذلك اليوم، وكنت أعرف أنه تم اغتصابي أيضاً لكنني كنت أشك في الأمر لأنني لم أعد أتذكر تفاصيل ذلك اليوم من هول ما حدث، لكن الطبيب المشرف على علاجي أخبرني بذلك أيضاً. بعد ذلك بقيت



في الرستن مدة شهر حتى تعافيت قليلاً ثم نزحت باتجاه الحدود التركية مع ابني وبعض أقبائني وحذرنا بعض الأهالي من العودة إلى بيوتنا في الحولة لأن النظام سيعود لينتقم منا إذا علم أننا ما زلنا على قيد الحياة. بقينا في مخيم أطمه مدة عام ثم ساعدنا بعض الأخوة و استأجروا لي منزلاً في قرية الرجانية التركية وإلى تاريخ هذا اليوم أحاول نسيان ما حصل، لكن لا أستطيع وكل ما أريده هو محاسبة هؤلاء القتلة لأنهم سيكررون فعلتهم طالما بقوا بلا حساب».

(ب) داخل مراكز الاحتجاز:

وتقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان العديد من حوادث العنف الجنسي داخل مراكز الاحتجاز، وأصدرنا عدة شهادات حول ذلك، في هذا التقرير نورد حالات اغتصاب جماعي لسبع سيدات داخل فرع أمن الدولة بمدينة حماة، وقد تعددت ظروف وأسباب اعتقالهن.

السيدة (ماريا.خ) مواليد حماة/ ١٩٨٦ وهي أم لثلاثة أطفال، زوجها معتقل وناشط محلي، في يوم الجمعة ٣/ آب/ ٢٠١٢ قرابة الساعة التاسعة صباحاً كانت السيدة (ماريا.خ) مع أبنائها الثلاثة في منزل والدتها في حي القصور في حماة، داهمت قوة من فرع أمن الدولة قوامها ٧ سيارات، وما يقارب ٣٠ عنصراً المنزل، واقتادوها إلى السيارة وسط صراخ والدتها وأطفالها ثم قامت هذه العناصر باعتقال عدة نساء أخريات من الحي نفسه، وتم اقتيادهم إلى فرع أمن الدولة. تقول ماريا للشبكة السورية لحقوق الإنسان:

«تم استدعائي بعد نحو أربع ساعات من وصولي للفرع إلى غرفة التحقيق، قام عنصر أمن يُدعى «أبو علي» علمنا لاحقاً أنه من طرطوس، باقتيادي إلى غرفة التحقيق في الطابق العلوي، وفي أثناء ذلك كان أبو علي يقوم بشتمني ثم ضربني على فمي، مما أدى إلى كسر اثنين من أسنان فكي العلوي ونزيف حاد، وصلت إلى غرفة التحقيق، كان فيها مقدم اسمه «سليمان جمعة» وشخص آخر يُدعى «ملهم» برتبة مساعد، سألتني المحقق بضعة أسئلة حول نشاطي الثوري، أما معظم الأسئلة فكانت تتركز حول معلومات عن قادة وأفراد الجيش الحر الموجودين في الحي، واستمر تعذبي لثلاثة أيام، حيث يبدأ التحقيق من الساعة ٢ وحتى الساعة الـ ٨ مساءً، وبعد ذلك وفي كل يوم يتم اقتياد اثنين من المعتقلات إلى مكتب المقدم سليمان جمعة، كان المكتب مزوداً بغرفة نوم تحتوي على سريرين للنوم، وحمام، وبراد مليء بالمشروبات الكحولية، بدأت معاناتي شخصياً في اليوم الرابع من الاعتقال، وبعد انتهاء التحقيق قرابة الساعة التاسعة مساءً تم اقتيادي إلى مكتب المقدم سليمان جمعة ومعني إحدى الفتيات المعتقلات اللواتي اعتقلن معي، وفور دخولي إلى المكتب المليء بالذكور المسعورة من أصحاب وأصدقاء المقدم سليمان، كانت تأتي فناة لتعزينا بالكامل، ثم يبدأ مسلسل الضحك والسكر، و يبدأ أيضاً مسلسل الاغتصاب الجماعي والتناوب علينا من قبل المقدم سليمان جمعة وأصدقائه، وأذكر جيداً كيف كانت الغرفة تحتوي على أشخاص مكبلين ومصفيين ومكشوفين الأعين يجهشون بالنحيب إلى درجة دفعت أحدهم إلى محاولة الانتحار عن طريق الإضراب عن الطعام. هؤلاء الأشخاص كانوا عبارة عن معتقلين تصلهم علاقات قري بالفتيات المعتصبات المعتقلات، وبين الفينة والأخرى كان المقدم سليمان جمعة يتوجه إلى هؤلاء الشبان بالشتم والعبارات البذيئة، ويقول لهم متهمكماً: «هي هي الحرية اللي بدنا نعطيكم ياها يا كلاب» ويعود بعدها إلى مزولة فعلته البذيئة، استمر هذا الفعل القبيح الإجرامي علي وعلى الفتيات مدة ٢٤ يوماً، وهي مدة اعتقالي كاملة في هذا الفرع، إلى أن تم الإفراج عني من خلال صفقة مبادلة بين ضباط الفرع وبين أحد كتائب الجيش الحر في حماة، لا يمكنني أن أنسى ما حصل معي مدى عمري، ومهما حصل لهم فلن أستردهم حقهم أبداً».

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تمتلك سبع شهادات لسبع سيدات كانوا مع السيدة ماريا في الوقت والفرع نفسه، وجاءت شهاداتهم متطابقة على نحو كبير.



(ج) الاغتصاب بعد الاختطاف:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عدة حالات اغتصاب قامت بها بشكل رئيس ميليشيات موالية للحكومة السورية، يتم ذلك غالباً في مراكز الاحتجاز الغير نظامية وغالباً ما تنتهي جريمة الاغتصاب بقتل الضحية، إما من قبل الميليشيات أو من قبل الأهل.

(سلمى . ع) ٢٢ عاماً، من مدينة حماة، زوجة ناشط إعلامي معروف في المدينة تم اختطافها من قبل ميليشيا موالية للحكومة في بلدة قمحانة وذلك يوم الإثنين ١٠ / أيلول / ٢٠١٢، تم اقتيادها إلى مدينة طرطوس حيث تعرضت للتعذيب ثم الاغتصاب، رفضت هذه الميليشيات إطلاق سراحها حتى تسليم زوجها لنفسه، وبعد مرور شهرين على اختطافها، قُتل زوجها أثناء عمليات قصف واشتباكات في حي الأربعين بحماة، قامت الميليشيات بعدها بتسليم سلمى إلى فرع الأمن العسكري بطرطوس، وهذا يُشير إلى تنسيق وتعاون كامل بين كافة القوى الحكومية في ارتكاب وتنفيذ الجرائم. قام فرع طرطوس بتحويلها إلى سجن حمص المركزي، قضت هناك قرابة ٤٠ يوماً، أُخبرت خلالها إحدى زميلاتهما، - التي نقلت لنا بدورها تفاصيل ما جرى مع سلمى-، ثم أُطلق سراحها من دون محاكمة، وعندما خرجت سلمى من السجن وعادت لعائلتها وهي منهارة وآثار التعذيب مازالت على جسدها، وبعد أن علم أهلها بما حصل معها، قام شقيقها بقتلها ليتخلص من «العار» الذي لحق بهم.

لقد ارتكبت القوات الحكومية أفعال العنف الجنسي والتعذيب الجنسي، والتي تعد اعتداءً فظيماً على الكرامة الإنسانية، وكان ذلك في إطار هجوم واسع النطاق استهدف المدنيين في مناطقهم، كما استهدف المحتجزين على نحو منهجي، وتشكل هذه الأفعال جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بموجب القانون الدولي العرفي ونظام روما المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية.



رابعاً: انتهاكات القوات الكردية:

في بدايات عام ٢٠١٢، بدأت القوات الحكومية بالانسحاب من المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال وشمال شرق سوريا، مع المحافظة على وجودهم في بعض المراكز الحيوية فقط، وسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي (سوريا) التابع لحزب العمال الكردستاني (تركيا) على عفرين وعين العرب (كوباني) والجزيرة، وتعتبر قوات الأسايش هي قوات حفظ الأمن الداخلي (الشرطة)، وقوات وحدات حماية الشعب (الأبوجية) هي بمثابة الجيش.

أ: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن ٢٥ امرأة على يد القوات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، منذ آذار/ ٢٠١١ وحتى لحظة طباعة هذا التقرير، قتل أغلبهن عبر عمليات القصف العشوائي.

يوم الأربعاء بتاريخ ٣٠/ تموز/ ٢٠١٤، قُتلت السيدة منى رشيد الدعار الفاضل، نتيجة قصف قوات الحماية الكردية منازل المدنيين في حي غويران بمدينة الحسكة.



يوم الأحد بتاريخ ٣١/ آب/ ٢٠١٤، قتلت السيدة فاطمة السريح، بقصف قذائف الهاون التي أطلقتها قوات الحماية الكردية على حي غويران بمحافظة الحسكة، وأيضاً قتلت زوجة عواد عبد العجاج مع زوجها أثناء محاولتهم النزوح من الحي، بسبب ذلك القصف أيضاً. مساء يوم السبت ١٣/ أيلول/ ٢٠١٣، أعدمت قوات الحماية الكردية سيدتين في قرية حاجية بريف الحسكة، وذلك بعد اقتحام القرية وتنفيذ مجزرة بحق عائلات من سكان القرية. والسيدتان هما:

وضحة الياسين زوجة أحمد الياسين/ ٤٤ عاماً، قتلت مع ٦ من أطفالها في هذه المجزرة، والسيدة ترفة خليل الحاصود، ٥٨ عاماً، قتلت مع زوجها حمزة العلاوي في منزلهما حيث عثر الأهالي عليه مقتولاً في فراشه، أما ترفة فقد وجدت مقتولة داخل حظيرة المواشي، يبدو أنها حاولت الاختباء من القتل ولم تنجح.

ارتكبت القوات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي عبر عمليات القصف العشوائي والقتل أفعالاً تشكل جرائم حرب، وكل تلك الجرائم تنتهك القانون الدولي الإنساني على نحو صارخ، فالحزب باعتباره سلطة أمر واقع يجب أن يلتزم بمعايير القانون الدولي الإنساني.



ثانياً: انتهاكات تنظيم داعش:

أ: القتل خارج نطاق القانون:

منذ بداية تأسيس تنظيم داعش في ٩/ نيسان/ ٢٠١٣ وهو يستمر بالتوسع والانتشار والرغبة في السيطرة، بداية المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وكانت واقعة تحت سيطرة المعارضة، فقام بشن العديد من الهجمات في بداية عام ٢٠١٤ ضد مدن وبلدات في محافظة الرقة ودير الزور والحسكة وريف حلب، وبسط سيطرته على مناطق واسعة، كما قصف مناطق خاضعة لسيطرة النظام السوري. خلّفت عمليات القصف العشوائي والاشتباكات، أو الإعدام مقتل ما لا يقل عن ٨١ امرأة، بينهن أربع نساء قُتلن تحت التعذيب رجماً بالحجارة.

يوم الخميس ٢٠/ شباط/ ٢٠١٤ قضت سيدتان في قرية كفرنايا (حلب) نتيجة للقصف المدفعي العشوائي لتنظيم الدولة على القرية. يوم الأربعاء ٢/ نيسان فجر أحد عناصر تنظيم الدولة، يدعى (أبو حمد التونسي) سيارة مفخخة في قرية جدرين (حماة) ذات الأغلبية العلوية وقد تسبب ذلك بمقتل ٣ سيدات.

يوم الثلاثاء ١١/ آذار/ ٢٠١٤ قتل تنظيم الدولة ٣ سيدات - إحداهن حامل - نتيجة تفجير انتحاري في فندق هدايا في مدينة القامشلي. صورة للسيدة حلبجة خليل إحدى ضحايا تفجير الفندق في مدينة القامشلي. يوم الأحد ٥/ حزيران/ ٢٠١٤ قتل تنظيم الدولة السيدة إلهام محمد الحجازي من مدينة دوما (ريف دمشق) نتيجة استهداف وسط المدينة بسيارة مفخخة.

صورة لإحدى ضحايا التفجير وهي سيدة مجهولة الاسم

يوم الثلاثاء ١/ تموز/ ٢٠١٤ قتلت سيدتان في قرية الزر (دير الزور) إثر القصف العشوائي الذي نفذته تنظيم الدولة على القرية.

القتل رجماً حتى الموت:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل خمس نساء على يد تنظيم داعش بطريقة الرجم حتى الموت، وذلك في كل من دير الزور، والرقة، وريف حماة الشرقي.

أقدمت مجموعة من المسلحين تنتمي إلى تنظيم داعش في ريف حماة الشرقي على قتل امرأة رجماً بالحجارة بعد أن اتهمتها بالزنا، بحسب فيديو نشر على شبكة الإنترنت بتاريخ الإثنين ٢٠ / تشرين الأول/ ٢٠١٤.



ويظهر الفيديو الذي حمل عنوان (عناصر تنظيم داعش ينفذون حد الرجم بحق امرأة في ريف حماة الشرقي بتهمة الزنا) مجموعة من المسلحين يتحدثون إلى المرأة الضحية، وينصحونها بحضور جمع من الناس من بينهم والدها، ثم يقوم والدها بجرها عبر جبل كانت مربوطة فيه إلى حفرة، ويبدأ المجتمعون بضربها بالحجارة حتى الموت.

يوم الخميس ١٧/ تموز قتل تنظيم داعش السيدة شمسة محمد العبد الله - ٢٦ عاماً - في مدينة الطبقة التابعة لمحافظة الرقة، رجماً بالحجارة حتى الموت بسبب اتهامها بالزنا.

يوم الجمعة ٨/ تموز قتل تنظيم داعش السيدة فضة السيد أحمد في مدينة الرقة، رجماً بالحجارة حتى الموت بسبب اتهامها بالزنا.

ارتكب تنظيم داعش جريمة القتل وسط هجوم واسع النطاق ضد السكان المدنيين، مما يشكل جرائم ضد الإنسانية، كما تعتبر عمليات القصف العشوائي عدم التمييز جرائم حرب وانتهاك للقانون الدولي الإنساني.



ب: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب:

المرأة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش ملزمة بالقوانين التي يفرضها، وقد أنشأ سجوناً خاصة بالنساء تشرف عليها عاملات تابعات للتنظيم، أغلبن من المتزوجات من مقاتلي التنظيم. التنظيم النسائي في مدينة الرقة والمعروف باسم «كتيبة الخنساء» يقوم بملاحقة النساء والتفتيش الدقيق لهن. المخالفات تبدأ بعدم وضع الحمار أو النقاب، وتوجيه تهمة الفحش في المظهر، أو إثارة الفتنة، أو عدم الالتزام باللباس الشرعي، ومدة الاعتقال تطول أو تقصر بحسب التهمة الموجهة، وقد تنتهي بالجلد أو الرجم أو الإعدام.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المدة الواقعة بين بداية عام ٢٠١٣ حتى لحظة إعداد هذا التقرير ما لا يقل عن ٤٨٦ سيدة اعتقلت من قبل عناصر تابعين لتنظيم داعش، بينهن عدد كبير من الناشطات في مختلف المجالات. **سمر الصالح** ناشطة إعلامية، اختطفت يوم الخميس ١٥/ آب/ ٢٠١٣ من قبل عناصر تنتمي لتنظيم الدولة في مدينة «الأتاب» في ريف حلب برفقة زميلها الإعلامي «محمد العمر».

ج: تضييق حقوق النساء:

فرض التنظيم قوانين مجحفة تحرق حقوق المرأة في حرية الفكر الديني والخصوصية واللباس والتنقل والعمل والتعليم، وتميّز بشكل صارخ بين المرأة والرجل، وقد تحدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع العديد من النساء اللواتي فررن من محافظة الرقة، وتحدثن عن محاولات تغيير قسري لهوية المجتمع السوري ككل، يقوم بها تنظيم داعش على نحو منهجي.

أصدر تنظيم داعش وثيقة أسماها (وثيقة المدينة)، حصلنا على نسخة منها، تضمنت ستة عشر نقطة وهي عبارة عن شروط يجب على المرأة التزامها وإلا ستعرض لعقاب قد يصل إلى القتل ومن هذه الشروط:

- التزام المرأة البيت وعدم الخروج من دون محرم (والمحرم هو الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن) وعند خروجها يفرض عليها التنظيم ارتداء العباءة الفضفاضة والنقاب (في بعض المناطق كانت هناك قواعد أشد صرامة، كما في مدينة الطبقة، حيث يطلب من المرأة أن ترتدي فوق الجلباب جاكيت طويل أسود مصنوع من قماش سميك، يطلق عليه اسم الدرع).
- إغلاق صالونات التجميل.
- منع استخدام «المانيكان» لعرض الملابس النسائية وعلى البائعة أن تكون أنثى ويمنع أيضاً بيع الملابس النسائية الداخلية للرجال، ويمنع بيع الملابس المزخرفة أو الضيقة أو الشفافة.
- لا يُسمح للمرأة بالجلوس على الكراسي في الأماكن العامة، فيما تمنع زيارة العيادات التي يعمل بها الأطباء الذكور.

من المؤكد أن الانتهاكات التي قام بها تنظيم داعش أكبر من ذلك بكثير، ولكن عمليات الحظر والملاحقة للشبكة السورية لحقوق الإنسان من جهة، والرقابة المشددة التي يفرضها تنظيم داعش من جهة أخرى يشكلان تحديات هائلة كما هو الحال في المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية.

(أ) التضييق على اللباس:

جلد تنظيم داعش السيد (ع. أ.) في بلدة الزيادة في ريف حلب الشرقي، لأن زوجته نظرت من النافذة بدون أن تضع غطاء على وجهها. تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد إبراهيم الذي روى لنا تفاصيل حادثة جلد السيد (ع. أ.):

«أثناء مرور سيارة «الحسبة» (المراقبة) التابعة لمحكمة الحسبة التي أسسها تنظيم داعش في مدينة الباب بريف حلب الشرقي) في بلدة الزيادة يوم الثلاثاء ٢٢/ تموز/ ٢٠١٤، شاهد عناصر سيارة الحسبة زوجة السيد «ع.أ.» تنظر من نافذة بيتها الواقع إلى الجنوب من المسجد الكبير في بلدة الزيادة في ريف حلب الشرقي، فقام أحد هؤلاء العناصر بطرق باب المنزل وطلب مقابلة الزوج، وأعطاه مذكرة ورقية ليراجع بموجبها محكمة الحسبة الموجودة في مدينة الباب، ذهب «ع.أ.» إلى المحكمة ففاجأ بإبلاغه بقرار جلده أربعين جلدة في ساحة بلدة الزيادة بعد صلاة الجمعة، وفعلاً تم جلد الرجل الذي يبلغ من العمر ٦٥ عاماً وأغمي عليه قبل انتهاء الجلد».



يوم السبت ١٩/ تموز/ ٢٠١٤ اعتدى عناصر من تنظيم الدولة على امرأة مُسنة بالضرب في سوق مدينة الطبقة (الرقّة)، لأنها لا ترتدي الجلباب الأسود.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد (صالح م.) الذي أفاد بروايته عن حادثة الاعتداء على السيدة:

«أثناء وجودي في سوق مدينة الطبقة، شاهدت المدعو «أبو طيف الجزراوي»، وهو مهاجر سعودي معروف بين سكان المدينة بقسوته وظلمه، يقوم بضرب امرأة مسنة تبلغ من العمر أكثر من خمسين عاماً بسبب عدم ارتدائها الجلباب الأسود، كان أبو طيف يقوم بضربها بعضاً ثخينه كان يحملها، حتى وقعت المرأة أرضاً، وقام الأهالي بتخليصها من بين يديه. سمعت من أصحاب المحلات التجارية في السوق بعد أيام أن المرأة ذهبت إلى محكمة الحسبة الواقعة في مبنى البلدية القديم في المدينة، عرضت الدعوى على «أبو الحارث الازني» وهو قاضي محكمة الحسبة في المدينة، الذي حكم بعدم قبول شكواها على المقاتل السعودي الجنسية ذلك أنها قامت «بالترج وإفشاء الفاحشة» بين نساء المسلمين».

يوم الأحد ١٧/ آب/ ٢٠١٤ اعتدى عناصر من تنظيم الدولة على نساء عدة في سوق شعبي في بلدة المنصورة (الرقّة) بسبب عدم ارتدائهم «الدرع».

السيد (عبد العظيم ح) كان شاهداً على الحادثة وأفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بروايته:

«كنت موجوداً في «بازار الأحد» وهو سوق شعبي يُعقد كل يوم أحد في بلدة المنصورة في ريف الرقّة، كانت سيارة الحسبة تتجول في السوق، شاهدت عنصرين ينزلان من السيارة ويهاجمان شاحنة صغيرة على ظهرها أكثر من ثلاثين امرأة من العاملات في زراعة الخضار اللواتي يتجمعن في العادة في السوق للبحث عن عمل على شكل ورشات، كل ٢٠-٣٠ عاملة معاً في سيارة. بدأ عنصراً تنظيم داعش بضرب النساء بالعصي وبدأت النساء بالركض والهرب، وقام عناصر تنظيم داعش باللحاق بمنّ وشتمهنّ بأقوال من قبيل: يا كافرات يا مرتدات يا فاجرات يا فاسقات، كانت معظم النساء يرتدين الجلباب الأسود الذي فرضه التنظيم على السكان، إلا أنهن لم يكن يرتدين «الدرع» وهو الجاكيت الطويل الأسود السميك الذي فرض التنظيم ارتدائه فوق الجلباب. بعد توصل صاحب السيارة للعنصرين توقفوا عن ضرب النساء بعد أن وعدهم صاحب السيارة بأن يصطحب النساء إلى محل تجاري فوراً ويشترى لهن دروعاً».

الثلاثاء ٢٦/ آب/ ٢٠١٤ اعتدى بعض عناصر تنظيم الدولة على سيدتين بالضرب في ساحة الكرنك في مدينة منبج (حلب) بسبب عدم التزامهن باللباس الذي يفرضه التنظيم:

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد (حسن ح) الذي كان شاهداً على تفاصيل الحادثة:

«أثناء وجودي في ساحة الكرنك في مدينة منبج، شاهدت أحد عناصر تنظيم داعش يقف أمام شابتين في العشرينيات من العمر ويأمرهما بالتوجه معه إلى محكمة التنظيم، كانت الشابتان تتوسلان للعنصر بالسماح لهما بالذهاب، إلا أنه كان مصراً على أخذهما إلى المحكمة، كان يبدو من لهجته أنه تونسي أو جزائري الجنسية، كانت الشابتان تقولان أنهما لا تملكان النقود لشراء الدرع الذي كان يطلب العنصر منهما ارتدائه، علماً أنهما كانتا ترتديان غطاءً للوجه، وعند اشتداد الجدل بينهما قام عنصر داعش بضرب الفتاتين بأخصص بنديقيته، ليقوم السكان بترجي العنصر للتوقف عن ضربهما، حتى أن أحد الجوار طلب من العناصر أن يقوم هو بشراء الدرع للفتاتين، لأنهما كانتا تقولان أنهما لا تملكان النقود. في النهاية قام عنصر داعش باصطحاب الفتاتين والشاب الذي عرض دفع ثمن الدرع، إلى محكمة تنظيم داعش، ولا أدري ماذا حصل بعد ذلك».



(ب) التضييق على حق العمل:

قام تنظيم الدولة بمنع النساء من العمل في المناطق التي يسيطر عليها، وتكررت اعتداءات التنظيم على الطبيبات والصيدلانيات والمهندسات والموظفات العاملات في القطاع العام، حتى أُجبرن جميعاً على التوقف عن العمل أو مغادرة مناطق سيطرته، وحصر التنظيم مجال عمل المرأة في تعليم الإناث في المعاهد الشرعية التي افتتحها، وفي محلات بيع الملابس للنساء ومواد التجميل، حيث اشترط أن تكون إدارة هذه المحال من قبل الإناث.

(ج) التضييق على حق الحركة والتنقل:

منع تنظيم الدولة النساء في مناطق سيطرته من ركوب وسائل النقل العامة بدون «محرم» أي زوجها أو أحد أقاربها ممن يحرم زواجه منها، كما منع النساء من السفر والتنقل بين المدن بدون مرافقة المحرم، وبالتالي حرمت المئات من طالبات الجامعة من التعليم، لأنهن لا يستطعن التوجه إلى الجامعات.

(د) الإكراه على الزواج (الزواج القسري):

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن ١٨ حالة زواج لفتيات من عناصر تنظيم الدولة، وقد أخبرنا العديد من سكان تلك المناطق بأن بعض الأهالي يوافقون على تزويج بناتهم بسبب الخوف أو الإكراه أو طمعاً بالمال أو لأهم من مؤيدي تنظيم داعش. أقدمت فاطمة العبد الله العبو ٢٢ عاماً على الانتحار بتناولها السم عندما حاول والدها إجبارها على الزواج من مهاجر تونسي ينتمي للتنظيم. فاطمة تدرس في كلية الآداب قسم اللغة الإنكليزية من سكان قرية السحلبية التي تقع غرب مدينة الرقة وتنتمي لعشيرة العجيل. وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل فاطمة بتاريخ ٥ شباط/ ٢٠١٤.

(هـ) بيع النساء:

قام تنظيم داعش بإنشاء سوق للنخاسة لبيع النساء في مدينة الرقة وقد اعترف التنظيم عبر المجلة التي تصدر عنه «مرج دابق» بقيامه ببيع نساء كانت غالبيتهم من الأيزيديات المختطفات من العراق بعد إجبارهن على اعتناق الإسلام وقد تم «بيعهن وتزويجهن» لعناصر من التنظيم نفسه في ريف حلب الشمالي الشرقي، ورفي الرقة والحسكة.

إن هذه الممارسات التي يقوم بها تنظيم داعش في المناطق الخاضعة لسيطرته تشكل خرقاً للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، وتعتبر جرائم حرب.



سادساً: انتهاكات فصائل المعارضة المسلحة:

أ: القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن ٢٥٥ امرأة على يد فصائل مختلفة تتبع للمعارضة المسلحة، سقط معظمهم بالقصف العشوائي الذي تنفذه قوات المعارضة على المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الحكومية، وبشكل خاص القصف باستخدام قذائف الهاون، لم نسجل مقتل أي منها عبر رصاص القناص.

يوم الخميس ٢٢/ أيار قتلت ٥ سيدات نتيجة القصف على خيمة انتخابية في مدينة الصنمين (درعا) بثلاث قذائف هاون مصدرها كتيبة مدفعية سجيل التابعة للمعارضة المسلحة.

يوم السبت ٣١/ أيار قتلت ٥ سيدات نتيجة القصف العشوائي بقذائف الهاون على حي الميدان في مدينة حلب، يرجح أن مصدر القصف فصائل في المعارضة المسلحة.

يوم الثلاثاء ٣/ حزيران قتلت سيدتان بسبب قصف حي الخالدية في حلب، بسبب القصف بقذائف هاون، يرجح أن مصدر القصف فصائل في المعارضة المسلحة.

يوم الأحد ١٥/ حزيران قصف «جبهة ثوار سوريا» وهي أحد فصائل المعارضة المسلحة، حي كرم رحال في مدينة جسر الشغور (إدلب) بقذائف عدة من مدفع يطلق عليه اسم «جهنم»، تسبب ذلك بمقتل ٣ سيدات.

يوم الخميس ٢٤/ تموز قتلت ٣ سيدات عبر قصف عشوائي استهدف كنيسة القديس «دمتريوس» في حي السليمانية بمدينة حلب، يرجح أن مصدر القصف فصائل في المعارضة المسلحة.

يوم السبت ٢٠/ أيلول قتلت السيدة سلاف سمير جبور وهي حامل بتوأم في قصف استهدف حي القصاع بمدينة دمشق، يرجح أن مصدر القصف فصائل في المعارضة المسلحة.

يوم السبت ١/ تشرين الثاني قتلت المهندسة هبة رستم من حي الأشرافية (حلب)، بقصف عشوائي بقذيفة هاون يرجح أنها من إحدى فصائل المعارضة المسلحة.

ب: الخطف والاعتقال:

اعتقلت فصائل المعارضة المسلحة ما لا يقل عن ٨٥٠ امرأة، في مناطق سواء كانت خاضعة لسيطرة القوات الحكومية أو مناطق تخضع لسيطرة المعارضة، بينهن ٢٢٠ تحت عمر ١٨ عام.

وتقوم بعض فصائل المعارضة المسلحة بعد اقتحام مناطق خاضعة لسيطرة القوات الحكومية بعمليات اعتقال جماعية لأسر بأكملها، وذلك بهدف إجراء صفقات تبادل مع نساء محتجزات من قبل القوات الحكومية.

يوم الإثنين ٤/ آب/ ٢٠١٣ اعتقلت فصائل تابعة للمعارضة ما لا يقل عن ١٥٠ امرأة تراوحت أعمارهن بين ٢٠ و ٧٠ عاماً، وذلك بعد الهجوم على قرى في ريف اللاذقية خلال عملية «تحرير الساحل» ولا زلن قيد الاعتقال حتى تاريخ إصدار هذا التقرير.

السيدة فاتن وهيب مريم، من قرية الحنبوشية في ريف اللاذقية، تبلغ من العمر ٣٠ عاماً، اختطفت مع ابنة أخيها دعاء وائل مريم ٥ سنوات، التي تظهر معها في الصورة، وذلك أثناء الهجوم الذي قامت به فصائل المعارضة المسلحة على قرى ريف اللاذقية بتاريخ ٤/ آب/ ٢٠١٣.

السيدة ردينة نصر شحادة من قرية إنباتة في ريف اللاذقية، تبلغ من العمر ٣٥ عاماً، اختطفت مع زوجها كمال محمد شحادة، وأطفالها محمد، و رند، ونصر الله شحادة، أثناء الهجوم الذي قامت به فصائل المعارضة المسلحة على قرى ريف اللاذقية بتاريخ ٤/ آب/ ٢٠١٣، وقد تم إطلاق سراح أطفالها بتاريخ ٨/ أيار/ ٢٠١٤.

السيدة حسنة عبد الكريم علي من قرية الحنبوشية في ريف اللاذقية، تبلغ من العمر ٤٠ عاماً، اختطفت مع أطفالها علي، وعبير، وعبد الكريم درويش، أثناء الهجوم الذي قامت به فصائل المعارضة المسلحة على قرى ريف اللاذقية بتاريخ ٤/ آب/ ٢٠١٣، وقد قتل زوجها بركات علي درويش في يوم الهجوم على القرية.



ياسمين سعد الدين بنشي من محافظة اللاذقية، حي الشيخ ضاهر، من مواليد عام ١٩٨٣، وهي خريجة كلية الحقوق، وناشطة إعلامية، اعتقلت بتاريخ ٣/ تموز/ ٢٠١٣، من قبل فرع الأمن العسكري، وحولت إلى محكمة قضايا الإرهاب بتاريخ ١٢/ تشرين الأول/ ٢٠١٣، وتم توقيفها في سجن عدرا المركزي وخرجت بتاريخ ٩/ آذار/ ٢٠١٤، ضمن صفقة تبادل راهبات دير مار تقلا في معلولا، التي كانت بين القوات الحكومية وتنظيم جبهة النصرة، وبسبب التضييق الأمني من قبل القوات الحكومية قررت ياسمين بنشي مغادرة سوريا عبر الحدود التركية. عند وصول ياسمين إلى معبر باب الهوى بتاريخ ١٠/ نيسان/ ٢٠١٤، أوقفتها عناصر من أمن المعبر التابع لحركة «أحرار الشام الإسلامية» أخبرت ياسمين الشبكة السورية لحقوق الإنسان حول قصة اعتقالها:

«عند وصولي لمعبر باب الهوى طلب عناصر أمن المعبر رؤية جواز سفري، كنت أضع وثيقة توقيف محكمة الإرهاب في جواز السفر فظنوا أنها ورقة عمل مع النظام ثم قامت عناصر أمن المعبر باحتجازي في غرفة القائد العسكري للمعبر، الموجودة ضمن بناء قريب من المعبر، لقد كانت معاملة عناصر أمن المعبر جيدة، لكن المحقق الذي قام بالتحقيق معي، وجه لي شتائم وعبارات مسيئة، وكان يحقق معي في ساعات متأخرة من الليل من أجل زيادة الضغط النفسي علي، وأراد تحويلي إلى السجن العام الموجود في قرية الدانا بريف إدلب، لكن القائد العسكري رفض ذلك، وأبقاني في الغرفة الخاصة به ريثما يصدر قرار المحكمة الشرعية». بعد مرور ١٤ يوماً، أصدرت المحكمة الشرعية التابعة لتنظيم حركة أحرار الشام قراراً ببراءة ياسمين بنشي من جميع التهم الموجهة إليها وعدم إدانتها.



الناشطة رزان زيتونة

قامت مجموعة مسلحة مجهولة في يوم الإثنين ٩/ كانون الأول/ ٢٠١٣ باختطاف الزميلة الناشطة الحقوقية رزان زيتونة، والناشطة والمعتقلة السياسية سابقاً سميرة الخليل، وذلك من مقر عملهم الواقع في مدينة دوما بريف دمشق وهي منطقة تقع تحت سيطرة المعارضة المسلحة، ومازال الغموض يلف مصيرهن حتى الآن.

ارتكبت فصائل من المعارضة المسلحة عبر عمليات القصف العشوائي والقتل والتعذيب، أفعالاً تشكل جرائم حرب، وكل تلك الجرائم تنتهك القانون الدولي الإنساني على نحو صارخ.





سابعاً: المرأة في ظل اللجوء والنزوح:

تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ٢,١ مليون امرأة قد أصبحت لاجئة، أي تقريباً بنسبة ٣٥٪ من مجموع اللاجئين، تعاني أغلبهن من صعوبات هائلة، التقينا عدداً كبيراً منهن في مختلف بلاد اللجوء، داخل وخارج المخيمات، ويعد العنف الجنسي السبب الرئيس وراء هروب أغلبهن.

عبر الزيارات الميدانية واللقاءات مع اللاجئين، رصدنا أبرز الصعوبات التي تواجه المرأة السورية في ظل اللجوء:

- رعاية الأسرة بشكل كامل، بعد فقدان الزوج أو الابن أو الأخ، وربما لبقاء أحدهم داخل سوريا، وهذا يشكل ضغطاً كبيراً من ناحية توفير المال والعناية، وتقدر نسبة النساء اللواتي يقمن بإعالة أسرهن ٢٥٪ من مجموع النساء اللاجئين.
- حرم قسم كبير من النساء من التعليم، ويعتبر الفقر المادي أحد أبرز الأسباب وراء هجر التعليم.
- ولدت ٨٥٠٠٠ امرأة في مخيمات اللجوء في البلدان المجاورة، وهذا ضاعف من المسؤوليات والأعباء، إضافة إلى المعاناة في حصول الكثير من هؤلاء الأطفال على الجنسية.
- محاولات متنوعة لابتزاز النساء السوريات اللاتيات من أجل العمل في سوق الدعارة، عبر استغلال حاجة المرأة للمال.
- اضطرابات نفسية عالية، نتيجة تفكك الأسرة أو انحلالها، وبسبب ما تعرضت له المرأة من صعوبات في أثناء رحلة اللجوء، ومن انتهاكات ومعاناة قبل اللجوء.
- دفعت ظروف بعض المخيمات السيئة، التي لا ترقى إلى مستوى المعايير العالمية (انظر تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان حول مخيم الزعتري)، دفعت أعداداً هائلة من النساء لهجر تلك المخيمات، وهنا تبدأ صعوبات أخرى كتأمين السكن وبقية الاحتياجات.
- الزواج الإجباري، الذي قد يشمل على القاصرات أيضاً، أجبر عليه كثير من الأهالي، في سبيل تحسين الظروف المادية، أو بهدف حماية الفتيات كما أخبرنا بذلك بعض الآباء، وقد تحولت عمليات التزويج الإجباري إلى تجارة رائجة في كثير من المناطق، وأصبح هناك العديد من السماسرة من النساء والرجال، ولقد رصدنا في مخيم الزعتري وحده ما لا يقل عن ٣٢٠ حالة زواج لقاصرات، كما أن أغلب حالات الزواج في مخيم الزعتري لا يتم تسجيلها بشكل رسمي في المحكمة.



السيدة «ميسون فضل» من قرية احسم في جبل الزاوية بريف إدلب، تبلغ من العمر ٤٠ عاماً نزحت هي وعائلتها المكونة من سبعة أطفال أكبرهم لم يبلغ ١٨ عاماً، بعد أن تدمر منزلها بالكامل نتيجة قصف القوات الحكومية، وهي تسكن الآن في خيمة ضمن مخيم أظمة في ريف إدلب منذ عام، زوجها مقاتل في الجيش الحر، يأتي كل بضعة أشهر لزيارتها في المخيم، تعتمد ميسون في تأمين احتياجاتها الأساسية على المساعدات الإغاثية التي تصل للمخيم، في أول حديثنا مع ميسون أخبرتنا عن الوضع المأساوي واللاإنساني في المخيم وخاصة مع بداية فصل الشتاء، فالمعاناة تزداد مع ظروف الطقس القاسية، وتزداد أكثر مع عدم وجود زوجها إلى جانبها. تقول ميسون:

«الشتاء لا يرحم فأنا أتحدث إليك الآن وهناك بعض الخيم قد غمرتها المياه، وأكثر من نصف المخيم لا يملك مدفأة، وأقوم بنفسي بجمع الحطب للمدفأة ويجلب المياه إلى خيمتي، فابني الأكبر ترك المدرسة ويعمل، ولدي ثلاث بنات لا أسمح لهن بالذهاب إلى أماكن التجمعات عند المياه وعند وصول السلل الغذائية؛ خوفاً من أن يتعرضوا لحرشات جنسية لذلك أقوم بكل الأعمال بنفسني، لقد زاد عبء الحياة، ولا أشعر بالأمان، وزجني لا يستطيع القدوم بشكل مستمر لزيارتنا ومساعدتنا، وكثيراً ما أشعر بالإحباط واليأس».

التقينا مع السيدة «أم رامي» ٢٥ عاماً في العاصمة الأردنية عمان، وهي لاجئة من أحد الأحياء الجنوبية للعاصمة دمشق، وهي أم لخمسة أطفال، يبلغ أكبرهم ١٢ عاماً، اعتقل زوجها من قبل الأفرع الأمنية في سوريا لمدة ٣ أشهر، ومات بعد الإفراج عنه بنحو شهرين بسبب التعذيب الذي لاقاه.

تقول أم رامي: «بعد مقتل زوجي في بدايات عام ٢٠١٣، بقيت مدة في منزلي، ثم قررت الهروب خوفاً على أولادي من القصف العشوائي أو الاعتقال، عانيت كثيراً أثناء رحلة اللجوء التي امتدت لأيام طويلة، وعلى مراحل متعددة، خرجت أولاً إلى الغوطة الغربية، بقيت نازحة هناك قرابة عشرة أشهر، بعدها توجهت وأولادي إلى منطقة الرويشد على الحدود الأردنية، ثم أدخلونا إلى مخيم الزعتري، بعد ذلك جاء أحد أقرباء زوجي المقيمين في عمان وأخرجني من المخيم، أقيم معهم في غرفة صغيرة مع أطفال الخمسة، تقدمت بطلب إلى مفوضية اللاجئين في الأردن ولكن لم يقبلوا طلبي وذلك أي لا أملك كفالة خروج من المخيم وبذلك لن أتمكن من الاستفادة من برنامج الأغذية العالمية الخاصة باللاجئين، وفي المقابل لم أستطع تسجيل أطفالي إلى الآن في المدارس؛ لعدم وجود كفالة رسمية لنا وبذلك أيضاً سيجرمون من التعليم، لم يبق لدينا سوى العودة للمخيم أو إلى الجحيم في سوريا».

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في العاصمة الأردنية عمان مع السيدة «أم نذير» وهي من حي العسالي في العاصمة دمشق وأم لثلاثة أطفال، زوجها مازال معتقلاً لدى القوات الحكومية حتى اللحظة، تحدثت لنا عن المحطات الشاقة في طريق اللجوء، وعن القصور الشديد لدى مفوضية شؤون اللاجئين.

«قررت أن أخرج من منزلي خوفاً على أولادي من الاعتقال، فلدي ولد في سن الخدمة الإلزامية العسكرية، قضينا قرابة ٦ أشهر تنتقل من مكان إلى آخر داخل سوريا حتى وصلنا إلى الحدود الأردنية، لقد عانينا في تلك المدة كثيراً من صعوبات تأمين المبيت والطعام وخطر الحواجز العسكرية والقصف، دخلنا مخيم الزعتري في شهر أيار/ ٢٠١٤، بقينا في المخيم قرابة شهرين، بسبب ظروف المخيم القاهرة لم تتمكن من البقاء فيه، وقررت الخروج بعد أن تقدم لي أحد أقربائي بكفالة، نعيش الآن في قبو تحت الأرض، لأنه لا يوجد لدينا مصدر دخل، وقد قمت بالتسجيل منذ خروجي من المخيم لدى مفوضية اللاجئين، وذلك منذ شهر أيار/ ٢٠١٤، وحتى الآن لم أتلق منهم أية مساعدة حتى اللحظة، ترددت عليهم مرات عديدة، وقدمت عدة طلبات كي أتمكن من الحصول على الإيصالات التي تقدم من قبل برنامج الأغذية العالمي، لم أحصل على شيء حتى الآن. لدي أطفالي الثلاثة، تمكنت من تسجيل ابنتي الصغرى ١٢ عاماً في المدرسة، لم أستطع تسجيل الباقين بسبب الازدحام الشديد في المدارس، ابني الكبير ١٧ عاماً، ترك الدراسة ويعمل كل يوم حتى يؤمن لنا مبلغاً بسيطاً من المال».



ثامناً: التوصيات:

إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة:

تكرر إصدار الشبكة السورية لحقوق الإنسان لتقارير ودراسات عدة حول مختلف ألوان الانتهاكات في سوريا، ونرى أن أزمة المرأة في سوريا هي فرع عن الأزمة الرئيسية، ولا يمكن أن تحل بدونها، لذا فإن كل تأخير في حل الأزمة السورية سيضعف بشكل راديكالي من أزمة المرأة، والتي بدورها سوف تمتد لسنوات بعيدة.

الأزمة في سوريا هي أزمة إنسانية، وأزمة انتهاكات حقوق إنسان بالدرجة الأولى، وإن كان يتم تصويرها على أنها أزمة جيو-سياسية، فهذا من أجل الهروب من مواجهة حقيقة الأزمة السورية.

بإمكان المجتمع الدولي أن يخفف من وطأة الأزمة، على الأقل عبر تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي جاءت متأخرة كثيراً، وهذا هو الحد الأدنى، لم يعد أحد يتكلم عن القرار ٢١٣٩، ووقف المحجّمات العشوائية التي مازالت مستمرة منذ ٢٢/ شباط وحتى لحظة إعداد هذا التقرير وراح ضحيتها ما لا يقل عن ١٨٥٤ امرأة من قبل القوات الحكومية، مسجلين لدينا بالاسم بالصورة والفيديو، وقتل ٤ منهن بالغازات السامة، بسبب فشل مجلس الأمن في تطبيق القرار ٢١١٨.

يتوجب على المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن توسع تقاريرها فيما يتعلق بالانتهاكات بحق النساء داخل سوريا، كما يتوجب على المقررين الخواص المعنيين بحالة حقوق الإنسان في سوريا التركيز بشكل أكبر على عمليات الاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال والقتل لدى النساء، وغير ذلك مما ورد في هذا التقرير، ونحن على استعداد للتعاون بشكل كامل في جميع الحالات الواردة في هذا التقرير. تعتبر كافة الدول التي تساعد وتمد الحكومة السورية بالأموال والسلاح والمليشيات متورطة بشكل كامل في الجرائم الواردة في هذا التقرير، وكذلك الدول التي تدعم جماعات مسلحة قد ثبت تورطها في ارتكاب جرائم حرب.

لابد للمجتمع الدولي من إعادة تفعيل الوصول إلى حل سياسي، يوقف شلال الدماء اليومي، ويضمن محاسبة المجرمين. تصل كثير من الانتهاكات الواردة في هذا التقرير إلى حد جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وتدعو الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى محاكمة كل المتورطين والمشتبه بهم، لا بد من إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، ويبدو أن روسيا والصين مصرين على إفلات المجرمين من العقاب، لذا لابد للأمم المتحدة من أن تسرع في تشكيل محكمة خاصة لسوريا.

إلى دول الجوار:

ضمان قدرة اللاجئين القادمين من سوريا على طلب اللجوء، واحترام حقوقهم، ومن ضمنها حظر الإعادة القسرية، ويجب على دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا والدول القادرة على أن تخفف الوطأة عن دول الجوار، أن تستقبل مزيداً من اللاجئين السوريين، وعلى الدول المانحة زيادة مساعدتها للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولمنظمات المجتمعات المحلية في دول اللجوء.

شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير لعائلات الضحايا وأقربائهم وأصدقائهم، وللنشطاء المحليين والإعلاميين، الذين ساهمت مساعداتهم بخروج التقرير على هذا المستوى.

